



ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

Maat For Peace, Development, and Human Rights



جريمة مخزيتة

تصاعد ظاهرة الاتجار بالبشر في الشرق الأوسط

إعداد : محمد مختار

تحرير : شريف عبد الحميد

ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

يوليو ٢٠٢٠

لقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها A/RES/68/192، أن يوم 30 يوليو من كل عام بمثابة لحظة رئيسية للتوعية بحالة ضحايا الاتجار بالبشر ولتعزيز حقوقهم وحمايتهم، والاتجار بالبشر هو جريمة خطيرة وانتهاك صارخا لحقوق الإنسان، يمس الآلاف من الرجال والنساء والأطفال ممن يقعون فريسة في أيدي المتاجرين سواء في بلدانهم وخارجها. ويتأثر كل بلد في العالم من ظاهرة الاتجار بالبشر، سواء كان ذلك البلد هو المنشأ أو نقطة العبور أو المقصد للضحايا. وتتيح اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والبروتوكولات الملحقه بها، المساعدة للدول في جهودها الرامية إلى تنفيذ بروتوكول منع الإتجار بالبشر ومعاقة المتاجرين بالأشخاص. وتعرّف المادة 3، الفقرة (أ) من بروتوكول الاتفاقية، الاتجار بالبشر بأشكاله المختلفة، والتي من ضمنها تجنيد الأشخاص أو نقلهم وتحويلهم أو إيوائهم بدافع الإستغلال أو حجزهم للأشخاص عن طريق التهديد أو استخدام القوة أو أي من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو الإبتزاز أو إساءة استخدام السلطة أو استغلال مواقف الضعف أو إعطاء مبالغ مالية أو مزايا بدافع السيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الحد الأدنى من الاستغلال، استغلال الأشخاص في شبكات الدعارة وسائر أشكال الاستغلال الجنسي أو العمالة المجانية والسخرة أو العمل كخدم أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو استعباد الأشخاص بهدف الاستخدام الجسماني ونزع الأعضاء.

خلال السنوات الأخيرة، تصاعدت مؤشرات ظاهرة الاتجار بالبشر التي ترتكها الحكومات سواء بتواطؤ من المسؤولين الحكوميين بالدول نتيجة للفساد في الجهاز الإداري للدولة، أو بنقص في القوانين والجهود بما ساهم في زيادة أعداد ضحايا الإتجار بالبشر في منطقة الشرق الأوسط، كما ازدادت حركة الاتجار بالبشر أيضاً في أوساط الشعوب التي تعيش في حالات النزاعات أو تلك التي تفر منها. ومع أن معلوماتنا بشأن الاتجار بالأشخاص لا تزال غير مكتملة، من المعترف به على نطاق واسع أن عدداً من العوامل يجعل فرداً، أو فئة اجتماعية، أو مجتمعا ما أكثر عرضة لمخاطر الاتجار والاستغلال ذي الصلة. ويعتبر التمييز من حيث الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من العوامل المهمة التي تجعل بعض الأشخاص أشد عرضة لخطر الاتجار من غيرهم، فالتمييز والفقر يؤديان إلى خيارات حياتية أقل وأسوأ، ومن الممكن أن تدفع ببعض الأفراد إلى تعريض أنفسهم للخطر واتخاذ قرارات لم يكونوا ليتخذها يوماً في حال كانت تتمّ تلبية حاجاتهم الأساسية. هذا وقد يؤدي الافتقار إلى الخيار الحقيقي بدوره إلى ازدياد إمكانية تعرض بعض الفئات إلى خطر الاتجار، مثل الأقليات، والمهاجرين، والنساء، والفتيات. وبالإضافة إلى الحرمان الاقتصادي وحالات عدم المساواة، يعد التمييز على أساس الجنس أو الأصل العرقي من العوامل المهمة التي قد تحد من الخيارات الحياتية وتجعل بعض الأشخاص والمجتمعات أكثر عرضة للاتجار.

وتنقسم جريمة الإتجار بالبشر على مجموعة من الجرائم المتعددة لحقوق الإنسان من بينها العمل الجبري والعنف الجنسي عن طريق الاستغلال بالإكراه في ممارسة الدعارة والعبودية الجنسية وتجارة الرقيق والاعتصاب الممنهج والزواج القسري والمبكر والاتجار بالبشر، وتعد تركيا من أوائل الدول المتواجد بها شبكات لاستغلال النساء بشكل جنسي أو في ممارسة

الدعارة، هذا إلى جانب استغلال الأطفال للقتال في أماكن النزاعات المختلفة عن طريق التجنيد القسري، وبهذا الإطار يعد الإتجار بالبشر شكل من أشكال العنف المسبب للأذى النفسي والجسدي لضحاياها والنتائج عن ممارسات الفساد للمسؤولين بالحكومات أو ضعف القوانين وتقاعس جهود الحكومات عن محاربة الظاهرة، وفي بعض الأحيان تشترك الحكومات في حوادث لها علاقة بالإتجار بالبشر لتحقيق منافع اقتصادية فالحكومة القطرية على سبيل المثال تغض البصر عن الاستغلال والإساءات التي ترقى إلى العبودية التي يواجهها العمال المهاجرين المشتركين في تشيد منشآت كأس العالم مقابل تحقيق منافع اقتصادية والانتهاك من المنشآت التي تقام عليها بطولة كأس العالم في شتاء عام 2022، كما تدعم الحكومة الإيرانية استغلال تنظيم الحوثيين الإرهابي للأطفال في مناطق الصراع بالقتال أو خطف النساء للاتجار بهم في مقابل تحقيق منافع سياسية في منطقة الشرق الأوسط.

وكانت منظمة العمل الدولية قد قدرت عدد ضحايا العمل القسري في العالم بـ 21 مليون شخص بمن فيهم من ضحايا الاستغلال الجنسي، وأشارت التقديرات إلى أن هناك الملايين ترضخ تحت سلاسل تلك الممارسات المشينة في العالم. حيث أشار التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام 2019، إلى أن الضحايا الذين حددت هويتهم يوجد 51% من الضحايا هم نساء، و21% رجال، و20% فتيات، و8% فتیان. ومن بين هؤلاء الضحايا، بلغت نسبة الذين تم الاتجار بهم للاستغلال الجنسي 45%، والعمل القسري 38%.

ومن أجل الإحاطة بظاهرة الاتجار بالبشر في منطقة الشرق الأوسط، أطلقت مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** هذا التقرير، بهدف التعرف على أنماط الاتجار السائدة في المنطقة، وكذلك الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تهدف إلى مكافحة هذه الظاهرة، كما يعرض التقرير أهم الممارسات التي تقوم بها الحكومات والحركات المسلحة والإرهابية بإطار ظاهرة الإتجار بالبشر في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة من 30 يوليو 2019 إلى 30 يوليو 2020. حيث يركز على تصاعد عمليات الاتجار بالبشر واستغلال الأطفال والنساء من قبل الميليشيات المسلحة المدعومة من الحكومة الإيرانية في مناطق النزاع بالشرق الأوسط وخصوصًا ميليشيات الحوثي، وكذلك انتهاكات حقوق العمال المهاجرين في قطر خاصة في ظل تفشي فيروس كورونا. وكذلك تزايد شبكات الاتجار بالبشر داخل تركيا. وقد اعتمد التقرير على منهجية رصد وتوثيق المواد الإعلامية والإخبارية المتعلقة بظاهرة الإتجار بالبشر في منطقة الشرق الأوسط مع التركيز على الشهادات الحية لضحايا الظاهرة عن طريق المواد الإعلامية المختلفة بالتركيز على فيديوهات الوسائط المتعددة.

الجدير بالذكر أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أطلقوا حملة توعية إقليمية تستمر لمدة أسبوع تحت عنوان "حفظ الكرامة"، وهي ضمن أهداف **حملة القلب الأزرق**، وهي مبادرة عالمية لزيادة الوعي لمكافحة الاتجار بالبشر

وتأثيره على المجتمع. تسعى الحملة إلى تشجيع مشاركة الحكومات والمجتمع المدني وقطاع الشركات والأفراد على حد سواء، لإلهام العمل والمساعدة في منع هذه الجريمة.

إعادة الهيكلة: هشاشة الإطار القانوني لمكافحة ظاهرة الإتجار بالبشر

لقد بدأ العالم، بعد الكثير من التجاهل واللامبالاة، يستيقظ على حقيقة تتعلق بشكل حديث من أشكال الرق، وأصبح الناس ووسائل الإعلام يدركون بأن بشراً يفترون بشراً آخرين من أجل المال، وأصبحت البرلمانات تصدر قوانين لمكافحة هذه الظاهرة، ويواجه القضاء مسؤوليته عن مكافحة الاتجار بالبشر عن طريق المزيد من الملاحقة القضائية وأحكام الإدانة. وخلال السنوات الماضية، تضاعف عدد البلدان التي اتخذت خطوات لتنفيذ أهم اتفاق دولي للحد من هذه الظاهرة، وهو بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بيد أن هناك بلدنا عديدة، ولاسيما في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط لا تزال تفتقر إلى الصكوك القانونية الضرورية. حيث لا تسمح قوانين بعض الدول في الشرق الأوسط بالملاحقة القضائية السلمية لمرتكبي جرائم الإتجار بالبشر، كما أنها لم تنص على تعويضات مناسبة عن جرائم الإتجار بالبشر المختلفة، في حين لم يتم تبني إطار شامل لكل ضحايا الإتجار بالبشر في بعض الدول بالإقليم مثل ليبيا التي لا تدرج العمال المهاجرين ضمن ضحايا الإتجار بالبشر.

فالقانون الليبي يجرم بعض أشكال الإتجار بالجنس لكنّه لا يجرّم الاتجار بالعمّال، فقانون العقوبات يجرم في مواده 418 و 419 و 420 بعض أشكال الاتجار بالجنس والتي تشمل النساء والأطفال، غير أنّ تعريف الاتجار لا يتطابق مع القانون الدولي، فهو لا يشمل جرائم الاتجار التي لا تكون بطبيعتها عابرة للحدود الوطنية، تنص المادة 418 على عقوبات تصل إلى 10 سنوات بالسجن وغرامة تتراوح بين 100 و 500 دينار ليبي (أي بين 74 و 368 دولاراً)، وهي عقوبات ليست صارمة بما فيه الكفاية ولا تتناسب مع العقوبات المقررة لجرائم خطيرة أخرى مثل الاغتصاب¹.

كما أن القانون الإيراني المتعلق بالاتجار بالبشر لا يحظر جميع أشكاله فبينما يقوم بحظر التجارة في الأشخاص عبر التهديد أو استخدام القوة والإكراه وإساءة استخدام السلطة، أو استغلال ضعف الضحايا لإجبارهم على الدعارة أو العبودية أو العمالة القسري ويقرر 10 سنوات عقوبة لمن يتاجر في أشخاص بعينهم وعقوبة الإعدام للجرائم ضد الأطفال، في حين لم يحمي القانون ضحايا الاستغلال الجنسي فهم معرضات للاتهام بارتكاب الزنا وهي تهمة عقوبتها الإعدام فهو لا يعترف بها ضحية من ضحايا الاتجار بالبشر²، كما أن إيران لم توقع حتى الآن على اتفاقية التمييز ضد المرأة والتي تعتبر إطار قانوني هام

¹ تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الإتجار بالبشر لعام 2018 ليبيا، سفارة الولايات المتحدة الأمريكية التقرير السنوي للعام 2018 ، <https://bit.ly/2X3XRIa>

² تقرير يظهر ارتفاعاً في حالات الاتجار بالبشر في إيران، وكالة الأناضول <https://bit.ly/2CUnLXO>

لحماية المرأة من الاستغلال والإتجار بالبشر³، هذا بالإضافة إلى عدم تصديقها على اتفاقية قمع الإتجار بالأشخاص والاستغلال الجنسي بالرغم من التوقيع عليها⁴.

في المقابل، اهتم المشرع البحريني بمكافحة جرائم الإتجار بالبشر، حيث انضمت المملكة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف والبروتوكولات المكمل لها، وأصدرت القانون رقم (1) لسنة 2008 بشأن مكافحة الإتجار بالبشر، بالإضافة إلى الغرامة المالية التي لا تقل عن 2000 دينار ولا تتجاوز 10,000 دينار ولا يجوز التنازل عنها من قبل الضحية⁵، وتعتبر مصر إحدى تلك الدول التي تبنت إصدار قانون خاص يجرم الإتجار بالبشر بكافة أشكاله وهو القانون رقم 64 لسنة 2010 الذي جاء وفاءً للالتزامات الدولية التي سبق وتم التصديق عليها، هذا بالإضافة إلى الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر (2016-2021)⁶، بينما اصدر البرلمان العراقي في 2012 قانون مكافحة الإتجار بالبشر رقم (28) لسنة 2012 استجابة لمصادقة العراق على اتفاقية الأمم المتحدة لحظر الإتجار بالأشخاص⁷، وفي تونس تم إصدار قانون 2016 ليصادق على القانون المتعلق بمنع الإتجار بالبشر ومكافحته⁸، وفي المغرب أصدرت الحكومة في ديسمبر 2018 قانون يحظر الزواج القسري والتحرش الجنسي في الأماكن العامة⁹.

وفي المملكة العربية السعودية صدر نظام مكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص بموجب المرسوم الملكي رقم 40 وتاريخ 21/7/1430 (2009) عن مجلس الوزراء السعودي، والذي التزم بالتعريفات الأممية للجريمة، ومراحلها وأساليبها قد وافقت المملكة العربية السعودية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة في عام 2000. وقد كان اعتماد المملكة في عام 2004، إلا إنها تحفظت على بعض بنودها، وقد تبع ذلك اعتماد المملكة للبروتوكول المكمل لهذه الاتفاقية والمتعلق بمنع ومعاينة الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقد صاحب هذا الاعتماد تحفظات من جانب المملكة العربية السعودية، وقد اعتمدت السعودية أيضًا بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود، يلي ذلك انضمام المملكة للمعاهدات المتعلقة بالرق وتجارة الرقيق والقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وعمل الطفل، وإلغاء السخرة، واتفاقيات العمل والسن القانونية للعمل. بمكافحة الإتجار بالبشر¹⁰.

الجدير بالذكر وجود مجموعة من المعاهدات الدولية والنصوص القانونية التي أشارت إلى عملية الإتجار بالبشر، إلا أن بروتوكول منع و قمع ومعاينة الإتجار بالأشخاص، يتميز بوجود إطار شامل وموضوعي لتفسير وتحليل الظاهرة وتجريمها

³ لماذا ترفض أمريكا رسميًا القضاء على التمييز ضد المرأة وتتجاهل اتفاقية سيداو؟!، عشوائيات، <https://bit.ly/3g8hkPp>

⁴ Convention for the Suppression of the Traffic in Persons and of the Exploitation of the Prostitution of Others <https://bit.ly/2P3oto3>

⁵ دور شعبية مكافحة الإتجار بالبشر في مواجهة الجريمة، وكالة الأنباء البحرينية، يونيو 2019، <https://bit.ly/3f6Ctll>

⁶ الإتجار بالبشر في مصر: هل القانون كاف لمكافحة الجريمة؟، المفكر القانونية، 2018، <https://bit.ly/306AYFK>

⁷ قانون مكافحة الإتجار بالبشر، مجلس النواب العراقي، فبراير 2012، <https://bit.ly/2Dfcr8k>

⁸ قانون أساسي عدد 61 لسنة 2016 يتعلق بمنع الإتجار بالأشخاص ومكافحة الجريمة، <https://bit.ly/2X5L8V9>

⁹ Morocco bans forced marriage and sexual violence. Bbc . September 2018 <https://bbc.in/2WImLNe>

¹⁰ الإتجار بالبشر في دول الخليج العربي، الجزيرة ، <https://bit.ly/305czR0>

على نحو شامل، إذ كانت كل المعاهدات والاتفاقيات السابقة لهذا البروتوكول تجرم جزء من الظاهرة مع إغفال باقي الأجزاء الأخرى ومن بين هذه الاتفاقيات والمعاهدات ما تنص عليه المادة 17 من اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير على ضرورة اتخاذ الدول لمجموعة من الإجراءات الهادفة إلى مكافحة الدعارة واستغلال النساء¹¹، بينما تنص المادة 6 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على ضرورة اتخاذ الدول التدابير اللازمة لمكافحة الاتجار بالمرأة وممارسة البغاء بما فيها التدابير التشريعية¹². كما تشير المادة 35 من الاتفاقية على ضرورة اتخاذ التدابير الرامية إلى منع بيع الأطفال واختطافهم أو الاتجار بهم¹³، كما تنص المادة 2 من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في المنازعات المسلحة على منع تجنيد الأطفال في القوات المسلحة الرسمية للحكومات¹⁴، وبالسبب تشير المادة 10 من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية ضرورة التعاون الدولي بين الدول لمنع استغلال الأطفال في البغاء والسياسة الجنسية¹⁵، في حين تنص المادة 11 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين على ضرورة عدم تعرض العامل المهاجر أو أي فرد من أسرته للاسترقاق أو الاستعباد¹⁶، كما ينص بروتوكول باليرمو إلى ضرورة منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأعضاء وبخاصة النساء والأطفال¹⁷، يأتي هذا الأمر بالتزامن مع وجود مواد قانونية أخرى ذات الصلة على المستويات الإقليمية والوطنية تجرم عملية الاتجار بالبشر وتناقشها.

وعلى الرغم من وجود هذه الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، والتي تهدف إلى الحد من هذه الظاهرة، إلا أنه يعتبر إطار قانوني هش للغاية وبه العديد من الثغرات التي تسمح بزيادة ظاهرة الاتجار بالبشر، فلا توجد نصوص قانونية واضحة لتوقيع عقوبات على الدول التي تساعد في عمليات الاتجار بالبشر أو تسمح بها، كما لم تناقش مواد تجنيد الأطفال واستغلالهم من قبل الفاعلين من دون الدول مثل ما تقوم به مليشيا الحوثي في اليمن من تجنيد الأطفال وإشراكهم في عمليات النزاعات والصراعات المختلفة المنخرطة مع الجيوش النظامية لتوريثها في انتهاكات لحقوق الإنسان أمام المجتمع الدولي أو لسد العجز في المقاتلين مع عدم النص على المسؤولين الدوليين حيال هذا الأمر، ومن ثم تطالب مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بمناقشة أوسع من خبراء القانون الدولي في هذا الأمر وبالسبب ترى المؤسسة أن المجتمع الدولي في حاجة إلى مزيد من الوثائق القانونية التي تجرم عمليات الاتجار بالبشر بصورة مباشرة وصريحة مثل بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال مع دعوتها مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة إلى ضرورة إنشاء

¹¹ اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير، مكتبة حقوق الإنسان جامعة منيسوتا، <https://bit.ly/301iVj6>

¹² اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الأمم المتحدة حقوق الإنسان، <https://bit.ly/3enzcDY>

¹³ اتفاقية حقوق الطفل، الجمعية العامة للأمم المتحدة، <https://bit.ly/3ekuzdY>

¹⁴ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، مكتبة حقوق الإنسان جامعة منيسوتا، <https://bit.ly/3ei5yR1>

¹⁵ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، مكتبة حقوق الإنسان جامعة منيسوتا،

<https://bit.ly/2WbONIK>

¹⁶ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، الأمم المتحدة، <https://bit.ly/2Zl6aAJ>

¹⁷ المواجهة الدولية للاتجار بالبشر في إطار حماية حقوق الإنسان، دراسات في حقوق الإنسان، <https://bit.ly/2CmvOfo>

لجنة مستقلة لمناقشة مسائل الإتجار بالبشر كونها مسألة مركبة تحتوي على مجموعة من الانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان.

الاستثمار السياسي: السكوت التركي على عمليات الإتجار بالبشر

تزايدت شبكات الإتجار بالبشر داخل تركيا خلال العام الحالي بشكل مطرد، وقد تعزز ذلك من خلال مجموعة متنوعة من الأشكال من بين شبكات الإتجار بالأعضاء البشرية التي تستغل معاناة اللاجئين السوريين و الاستغلال الجنسي للنساء القادمين من مناطق مختلفة من العالم بهدف العمل في السياحة أو الفنادق ولكنها تكتشف أنها مجبرة على العمل في الدعارة وذلك بعد تجريدها من كل الوثائق الرسمية التي بحوزتها ووسائل الاتصال، هذا بالإضافة إلي الاستغلال الجنسي للاجنات السوريات في أنشطة الدعارة إلي جانب تصاعد ظاهرة الزواج المبكر والقسري ما بين اللاجئين، يأتي هذا الأمر بالتزامن مع الكشف عن قضية سابقة تثبت تورط وفساد المسؤولين في تركيا عبر تسهيل عمل عصابات الإتجار بالبشر على كافة المستويات مع وجود إطار قانوني ضعيف لا يقوم بحماية ضحايا هذه الظاهرة.

وتحتل تركيا المرتبة الأولى على مستوى أوروبا في جرائم الإتجار بالبشر كما أنها من ضمن أسوأ 15 دولة على مستوى العالم في هذه الظاهرة¹⁸، وعلى الرغم من تعاون الحكومة التركية مع حكومات الدول الأجنبية على تحديد 200 ضحية تركية محتملة من العمل الجبري خلال العام 2019، وأنشاء المديرية العامة لإدارة الهجرة مكاتب حماية إقليمية لتقديم إعانات نقدية شهرية للضحايا من ظاهرة الاتجار، إلا أن هذه الخطوات شكلية وضعيفة للغاية في ظل قانون يسمح بانتشار الظاهرة بشكل كبير فالمادة 80 من قانون العقوبات التركي تجرم الإتجار بالجنس والعمل القسري وتصل العقوبة من 8 إلى 12 عام وهي عقوبة غير رادعة بالمرة وتسمح بممارسة هذه الانتهاكات بشكل مستمر، وبالسبب لا توجد حماية قانونية كافية للاجئين السوريين من العمل القسري أو الانتهاكات الجنسية للنساء المتمثلة في الزواج القسري والمبكر والاستغلال للعمل في الدعارة¹⁹.

وفي هذا الإطار تنص المادة 227 من قانون العقوبات التركي على معاقبة أي شخص يسهل الاستغلال الجنسي للأطفال ويشجع عليه بالسجن من أربعة إلى عشرة سنوات ، وعلى الرغم من توقيع تركيا على كل الاتفاقيات الدولية الخاصة باستغلال الأطفال فلا توجد حماية كافية للأطفال ضحايا الاتجار بالبشر، بما في ذلك لأغراض الاستغلال الجنسي في تركيا والتي تحتل المرتبة 18 من بين 60 دولة في مؤشر استجابة الدولة للاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال، وهو ما يفسر تصاعد ظاهرة الزواج المبكر بين اللاجئين في تركيا²⁰، بينما يبلغ السن القانوني للزواج في تركيا 18 عامًا لكل من الرجال والنساء ولكن هناك بعض الاستثناءات تسمح للأطفال الصغار بالزواج، فتتنص المادة 124 من القانون المدني التركي على أنه يمكن للفتى أو الفتاة أن يتزوج في سن 17 طالما أنهما يحصلان على موافقة الوالدين وتسمح المادة نفسها للقضاة بالسماح بزواج الأطفال في سن 16

¹⁸ تركيا أرض الإتجار بالبشر، أحوال تركيا، يونيو 2019، <https://bit.ly/2Co9e6e>

¹⁹ 2019 Trafficking in Persons Report: Turkey. U.S. Department of State 2019. <https://bit.ly/3ehFZPL>

²⁰ SEXUAL EXPLOITATION OF CHILDREN IN Turkey. Ecpat. <https://bit.ly/2CrHAVX>

في حالات معينة ولكن هذه الاستثناءات غير محددة وتخضع لتقدير القضاة، الأمر الذي يمهد لعمليات للزواج المبكر تحت هذا الاستثناء²¹، وفي يناير 2020 تم تقديم قانون من نواب تابعين لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا يسمح للرجال بتجنب العقاب على اغتصاب الفتيات القاصرات عن طريق الزواج من ضحاياهن ويعتبر مجرد مناقشة هذا القانون تكريس للصورة النمطية داخل المجتمع التي تسمح بزواج الأطفال والاعتصاب القانوني والاستغلال الجنسي للأطفال²².

وفي مارس 2020 ظهرت على الساحة قضية تورط مجموعة من المسؤولين الأتراك في تسهيل عمليات للإتجار بالبشر والاستغلال الجنسي للفتيات وتسهيل عمل هذه العصابات، ومن بينهم أسماء ضباط من المخابرات التركية عملوا بشكل وثيق مع المشتبه بهم والمتهمين بتهمة الاتجار بالجنس والجريمة المنظمة، وقاموا بتسهيل المهام المختلفة لهم وتعود تفاصيل القضية للعام 2011 في مقاطعة إزمير غرب تركيا²³، وفي فبراير 2020 قامت الحكومة التركية بالإفراج عن مواطنة إسرائيلية تم اعتقالها قبلها بخمسة شهور في قضية تتعلق بالإتجار بأعضاء بشرية²⁴.

وفي هذا الإطار وطبقاً لضعف الإطار القانوني المحارب لظاهرة الإتجار بالبشر في تركيا بالإضافة إلى قلة جهود الدولة وفساد المسؤولين والتواطؤ في بعض الأحيان بتسهيل عمل عصابات الإتجار بالبشر أو بممارسة تكريس لصورة نمطية لأنماط معينة من صور الإتجار بالبشر داخل المجتمع كالزواج المبكر أو الاستغلال الجنسي، يتعرض اللاجئون داخل تركيا لعمليات إتجار بالأعضاء البشرية حيث يتم استغلال حاجاتهم المادية وعدم قدرتهم على العيش لبيع أعضائهم بمبالغ زهيدة في عمليات احتيال كبيرة وسط غياب كامل من السلطات التركية، وفي مايو 2020 قال أحد اللاجئيين السوريين المقيمين في تركيا أنه كان يعاني من ضائقة مالية حادة ما جعله يبرم صفقة مع سمسار ببيع الأعضاء لبيع إحدى كليتيه مقابل 10000 دولار لكنه في النهاية لم يحصل سوى على نصف المبلغ من السمسار الذي اختفى وقطع كل خطوط الاتصال التي كان يتواصل معه عليها، مضيفاً إنه لم تقدم له أي رعاية طبية لاحقة لجراحة الكلية، فيما باعت لاجئة أخرى نصف كبدها لتحصل على دفع أجور مسكنها المستحقة عليها لمدة عامين²⁵، بينما تشير بعض السياقات إلى تورط عناصر من الجيش التركي في عمليات للإتجار بالبشر في مدينة عفرين السورية المحتلة²⁶.

وفي يناير 2020 تم الكشف عن قضية استغلال لفتيات من المغرب للعمل في تركيا بالفنادق والسياحة بينما وبمجرد وصولهن إلى إسطنبول تقوم العصابات التي قامت باستدراجهم بأخذ كل المتعلقات والأوراق الرسمية الخاصة بهم وهواتفهم وتجبرهن على العمل بالدعارة والاستغلال الجنسي في ظل عدم وجود رقابة كفاية من الشرطة التركية، وتشير نورا فتاة مغربية

²¹ SYRIAN REFUGEES IN TURKEY PARTICULARLY AT RISK OF SEXUAL EXPLOITATION. Ecpat. FEBRUAR 2020 . <https://bit.ly/2C1UeuR>

²² New Turkish law will allow men to legally rape young girls - if they marry them. Dailystar. Dailystar. <https://bit.ly/38OLggD>

²³ Turkey's spy agency officers involved in sex trafficking, human smuggling, wiretaps reveal. Nordicmonitor May 31, 2020 <https://bit.ly/3iUm7FP>

²⁴ تركيا تخلي سبيل إسرائيلية في قضية الإتجار بالبشر، اليوم الجديد، فبراير 2020 ، <https://bit.ly/2C5GPlk> ،
²⁵ اللاجئون السوريون ضحية شبكات الإتجار بالأعضاء في تركيا، جريدة البعث، مايو 2020 <https://bit.ly/3ekNHsc>
²⁶ صحيفة ذا ريجيون الجيش التركي متورط بالإتجار بالبشر في عفرين، نوفمبر 2019، <https://bit.ly/3fmDgFR>

أحد ضحايا هذه العملية إلي أنها هاجرت إلى تركيا بهدف العمل في فندق مضيضةً أنّ الوسيطة أقنعتها بأنّها ستتكفل بجميع إجراءات السفر وستوفر لها العمل والسكن في مدينة إسطنبول مقابل أن تدفع 10 آلاف درهم مغربي، ولكن بمجرد أن وصلت إلى إسطنبول تم تجريدها من كل الوثائق الخاصة بها وتم أجبرها على العمل في الدعارة، وما أصبها بأثار نفسية سيئة للغاية، كما قالت نورا أنها لم يتم السماح لها بالعودة إلي بلادها إلا عندما قامت بتصوير مقطع مغل جنسياً مع صاحب المكان حتى لا تقوم بملاحقتهم والإبلاغ عن أماكنهم، وترفض نورا رفع دعوى قضائية ضد الوسيطة المغربية أو شبكة الدعارة في تركيا خوفاً من نشر الفيديو الجنسي الخاص بها أو الانتقام منها، كما تم مقتل فتيات أخريات بعد سفرهن إلى تركيا بشكل مباشر في حين يختفى الوسيط الذي قام بعملية السفر.²⁷

وبالسياق يتم استغلال لاجئات سوريات للعمل في الدعارة بالداخل التركي أو عن طريق الزواج المبكر، نظير مقابل مادي وذلك في ظل حماية القانون²⁸، الجدير بالذكر تحتل تركيا المرتبة العاشرة حول العالم في تجارة الدعارة وطبقاً للمادة 227 من قانون العقوبات القانون رقم (5237) تعتبر ممارسة الدعارة مهنة قانونية في تركيا، كما يوجد أكثر من 100 ألف من النساء يعملن بالدعارة وبعضهن مجبر على هذا الأمر عن طريق الاختطاف أو الحاجة المادية، هذا بالإضافة إلي وجود 15 ألف بيت دعارة مرخص مع حجم استثمارات بقيمة 4 مليارات دولار كل عام²⁹، بينما يقوم هذا الموقع للترويج للدعارة والاستغلال الجنسي في تركيا في حين تقوم الحكومة التركية بغلق مواقع المعارضين وحجب الآراء المعارضة³⁰، ومن ثم تطالب مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان الحكومة التركية بضرورة إغلاق المواقع التي تروج للاستغلال الجنسي مع السماح للمعارضة بممارسة حقها عبر الأنترنت وعدم حجب المواقع الخاص به، الجدير بالذكر أن العائلات السورية في الفترة الأخيرة وأثناء تفشي فيروس كورونا وافقت على تزويج بناتهن في سن مبكر بسبب الحاجة المادية وهو ما يمكن اعتبارها ظاهرة للاستغلال الجنسي والإتجار بالبشر.³¹

الرق الجديد: وضع العمال المهاجرين في قطر

أن أوضاع العمال في قطر وما يواجهونه من اضطهادات وظروف عمل صعبة، كانت وما تزال حديث المؤسسات الحقوقية ووكالات الأنباء العالمية، حيث أن آلاف العمال المهاجرين الذين ينحدرون من أصول آسيوية والذين يعملون في مواقع البناء، يجدون أنفسهم في ظروف أشبه بالرق والعبودية كما أن ما يحدث في قطر يدق ناقوس الخطر حول انتهاك أبسط حقوق الإنسان. وخاصة في ظل الظروف المجحفة التي يعمل فيها العمال وتسببت في وفاة المئات، منها ارتفاع درجة الحرارة التي تتجاوز 50 درجة مئوية، وتسببت بشكل رئيس في ارتفاع حالات الوفيات إلى جانب نظام الكفالة - وإن تغيير اسمه- يواصل ربط العمال بأصحاب العمل لمدة تصل إلى خمس سنوات، والتي يتعرض فيها العمال لخطر العمل القسري، والقيود

²⁷ الحلم التركي ينقلب كابوس مغربيين ضحايا الاتجار بالبشر، الانتدابيات البريطانية، يناير 2020 <https://bit.ly/32aIGQr>

²⁸ أسرار استغلال النساء السوريات في الدعارة بتركيا تحت عيون شرطة أردوغان، تركيا الآن، أبريل 2020، <https://bit.ly/3iTr2Xn>

²⁹ العربي اقتصاد الدعارة تحت حكم أردوغان، تركيا الآن، نوفمبر 2019، <https://bit.ly/3fyPTxX>

³⁰ Turkey. Hookuptravels. <https://bit.ly/2ZIDFCW>

³¹ ازدهار تجارة تزويج القاصرات السوريات في تركيا، أخبار 24، يوليو 2020، <https://bit.ly/322L9wu>

المفروضة على تنقلهم، وفي بعض الأحيان تصل إلى مصادرة الجوازات، بالإضافة إلى أنه لا يزال يُطلب من عاملي المنازل الحصول على "مأذونية الخروج" من أجل مغادرة البلاد³².

وتواصل السلطات القطرية أرتكبتها أنماط ثابتة من الانتهاكات عبر سياساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية التي أسهمت في انتهاك مبادئ حقوق الإنسان الدولية، وذلك على النقيض مع الدستور القطري وعدد من التشريعات القطرية التي ما زالت بعيدة جدا عن تبني نهج حقوق الإنسان، وقائمة على أفكار عنصرية وتمييزية. كما أن الإطار المؤسسي القطري المعني بحقوق الإنسان لم يفلح أن يشكل رافعة للقضاء على انتهاكات حقوق الإنسان وضمان مساءلة مرتكبيها، بل تم استخدام كل المكونات القطرية المعنية بحقوق الإنسان للتغطية على الجرائم. كما أن السياسات القطرية تتصادم وبوضوح مع معايير حقوق الإنسان الدولية، ومع أسس العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

حيث أن تغاضي قيام الحكومة القطرية عن سن الإجراءات القانونية الوقائية الحافظة لحقوق العمالة الأجنبية تحديدا وانعكس أيضا وبطريقة سلبية في انتهاك حقوق المرأة والحق في الجنسية والعمل وحق التجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها³³.

وعلى الرغم من إقرار منظمة العمل الدولية بالتغييرات الهيكلية التي أدخلتها قطر والتي تشمل اعتماد حد أدنى مؤقت للأجور في أكتوبر 2017 وإدخال تحسينات على نظام الصحة والسلامة ونظام تفتيش وإنشاء لجان لتسوية المنازعات للتعامل مع شكاوى العمال. وعلى الرغم من أن معظم العمال لم يعودوا بحاجة إلى إذن أصحاب العمل لمغادرة البلاد إلا أنهم ما زالوا بحاجة إلى ما يعرف شهادة عدم ممانعة من صاحب العمل لتغيير وظائفهم في قطر. ويرفض العديد من أصحاب العمل تقديم مثل هذه الشهادات، ويجبر العمال على البقاء حتى انتهاء عقودهم والتي قد تصل إلى خمس سنوات. كما أن العمال الذين يتركون وظائفهم دون إذن صاحب العمل يمكن الإبلاغ عن الفرار وجلب تهمة جنائية لهم يمكن أن تؤدي إلى الاعتقال والترحيل بما يتعارض مع قوانين ومعايير العمل الدولية³⁴.

كما شهدت أوضاع العمالة في قطر خاصة القادمة من الهند وبنجلاديش ونيبال ظروفًا غير آدمية من حيث الحصول على الطعام والشراب، فضلا عن أماكن لا تصلح للسكن بالنسبة لهم، إلى جانب عدم حصول بعضهم على رواتبهم لقراءة خمسة أشهر. وفي تقرير للاتحاد الدولي لنقابات العمال أشار إلى أن قطر تعامل العاملين لديها في مشروعات العمال وكأنهم عبيد، خاصة في ظل الظروف المناخية الصعبة والتي تجعلهم يعملون تحت درجات حرارة مرتفعة بشكل كبير للغاية في فصل الصيف، مما يشكل خطر على حياة العمال³⁵.

³² - 4000 شخص يتعرضون للعبودية الحديثة في قطر، كيوبوست، 22 يوليو 2018، الرابط، <https://bit.ly/2uVKcDU>

³³ - تقرير دولي جديد يوثق أنماط العبودية الحديثة في قطر، قطر بليكس، 30 أبريل 2019، الرابط، <https://qatarileaks.com/ar/leak> /تقرير دولي جديد يوثق أنماط العبودية الحديثة في قطر

³⁴ - David Conn, Qatar migrant workers are still being exploited, says Amnesty report, the Guardian, 26 Sep 2018, link, <https://www.theguardian.com/football/2018/sep/26/qatar-world-cup-workers-still-exploited-says-amnesty-report>

³⁵ - قطر تخذع المجتمع الدولي بحملات شكلية وعقوبات هزلية بعد انتهاكات ضد عمال الموندنال، قطر بليكس، 13 يوليو 2019، الرابط، <https://qatarileaks.com/ar/leak> /الدوحة تخذع المجتمع الدولي بحملات شكلية وعقوبات هزيلة بعد انتهاكات ضد عمال الموندنال

إن آلاف العمال المهاجرين الذين ينحدرون من أصول آسيوية والذين يعملون في مواقع البناء، يجدون أنفسهم في ظروف أشبه بالرق والعبودية ما يحدث في قطر يدق ناقوس الخطر حول انتهاك أبسط حقوق الإنسان. حيث أظهر المؤشر العالمي للعبودية في 2018 أن حوالي 4 آلاف شخص (أو 1.50 لكل ألف شخص من سكان قطر) يعيشون في عبودية حديثة، مشيرًا إلى أن 37.72 لكل 100 شخص يتعرضون للعبودية، كما جاءت قطر التي يصل عدد سكانها إلى 2.4 مليون نسمة في صدارة قائمة الدول الأقل دعمًا لاستجابة الحكومة للحد من العبودية حسب المؤشر.³⁶

كما أكدت الحكومة النيبالية أن معظم الشركات الدولية العاملة في قطر لا تفي بمتطلبات السلامة، فالعديد من عمال البناء يفقدون حياتهم من خلال هذا الإهمال الجسيم حيث أكدت العديد من التقارير الحقوقية في نيبال إن أصحاب العمل في قطر فشلوا في تهيئة ظروف عمل لحماية صحة العمال حيث أكدت التقارير أن ما يصل إلى 1300 عامل مهاجر غادر نيبال على أساس يومي للوظائف في الخليج، وتم إعادة العديد من العمال المهاجرين القتلى إلى نيبال كل يوم.

ووفقًا لأرقام الحكومة النيبالية فإن الحوادث وسوء الأحوال المعيشية تتسبب في وفاة حوالي 110 أشخاص كل عام. وأن العديد من العمال النيباليين لقوا حتفهم إما في بناء الملاعب أو أي شيء متعلق بالملاعب في قطر. لقد حاولت الحكومة إقامة دعوى ضد أصحاب العمل لكن من الصعب التحقيق بسبب الوسطاء المتورطين في توظيف العمال حيث أنه لا توجد وثائق مناسبة للعاملين النيباليين نتيجة لذلك ليس من السهل إثبات مسؤولية الشركة. ومن الصعب إثبات مساءلة الشركات المشاركة في التحضير لكأس العالم FIFA. انعدام الشفافية في عملية التوظيف يسمح للشركات بالهروب من الدعاوى القضائية.³⁷

كما يواجه العاملون في المنازل ومعظمهم من النساء وضعا أكثر صعوبة من حيث التعرض للإساءة والاستغلال لأن قانون العمل الجديد في قطر يستبعد صراحة عاملات المنازل. بالإضافة إلى انتهاكات العمل يتعرض العديد من عاملات المنازل للإيذاء البدني والجنسي. ووصولهم إلى المعلومات والدعم ويتم تقليص سبل الانتصاف بشكل خاص حيث يميلون إلى العيش في أماكن خاضعة للسيطرة في المنازل الخاصة لأصحاب عملهم مع عدم وجود حرية في التنقل أو أوقات للراحة وتقييد استخدام الهاتف والإنترنت.³⁸

في الوقت التي بدأت فيه بعض الدول اتخاذ مجموعة من التدابير التي تساعد على الحد من انتشار فيروس كورونا، كوقف الأنشطة التعليمية والرياضية والاجتماعية، وكذلك وقف العمل في القطاعات غير الضرورية وتطبيق آليات التباعد الاجتماعي، أصرت السلطات القطرية على استمرار العمل في منشآت كأس العالم التي من المفترض ان تستضيفها في شتاء

³⁶ - تقرير رسمي حقوقي: 4000 شخص يتعرضون للعبودية الحديثة في قطر، وقع كيوبوست، 22 يوليو 2018، الرابط، <https://www.qposts.com/تقرير-رسمي-حقوقى-4000-شخص-يتعرضون-للعبودية/>

³⁷ - Sanjay Kumar, Qatar: Nepal confirms 'many deaths' in Qatar as show says figure as high as 1,400, Arab News, 11 June 2019, link, <http://www.arabnews.com/node/1509121/sport>

³⁸ - Accountability for forced labor in globalized economy: lessons and challenges in litigation, with examples from Qatar, ECCHR, p.7- 9, link, https://www.ecchr.eu/fileadmin/Publikationen/ECCHR_QATAR.pdf

2022، معرضه نحو 2 مليون من العمال المهاجرين بخطر الإصابة بفيروس كورونا. متجاهلة حقوق هؤلاء العمال الذين يواجهون انتهاكات عدة حتى قبل انتشار فيروس كورونا، تتعلق بالعمل في ظروف غير آدمية، وأجورهم التي لا تتجاوز الستة دولارات يومياً، ويعيشون في معسكرات مكتظة بالبشر في وسط الصحراء لا تصلح كسكن آدمي، ولا تتمتع بظروف معيشية صحية أو لائقة، حيث لا توجد مياه أو كهرباء، مما يعني أن العمال هم حتماً أقل قدرة على حماية أنفسهم من الإصابة بالفيروس، كما أن قرب العمال من بعضهم البعض في المخيمات الضيقة لا يسمح بأي نوع من التباعد الاجتماعي. حيث ينام فيها نحو عشرة أشخاص في غرفة واحدة على أسرة من طابقين، الأمر الذي ساهم في انتشار الفيروس بين العمال المهاجرين، والذي حاولت قطر في البداية التكتّم على هذه الإصابات بين العمال الأجانب، إلا إنها في الأخير اضطرت للاعتراف والإقرار بوجود إصابات بينهم رغم تقليلها من العدد. وجاء اعتراف قطر أمام سبيل من التقارير الدولية والإعلامية المحذرة من كارثة محتملة جزاء تفشي فيروس كورونا بين العمال الأجانب الموجودين على أراضيها.

الاتجار بالبشر.. جريمة تحت إشراف مليشيا الحوثي في اليمن

تقوم مليشيا الحوثي المدعومة من إيران بمجموعة من الانتهاكات لحقوق الإنسان في حق اليمنيين، من بينها اختطاف النساء وتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة المختلفة، فخلال شهر ديسمبر 2019 قامت عصابات حوثية نسوية باختطاف أكثر من 35 فتاة وطالبة من أماكن الدراسة والعمل وذلك للاتجار بهم³⁹، ويشارك مجموعة من النساء التي يتم تجنيدهن في عمليات انتهاكات لحقوق الإنسان لغيرهن من النساء تحت اسم تنظيم الزينبيات ذلك التنظيم الذي يحتوي على مجموعة من النساء التي تشارك بالقتال في الجبهات المختلفة، وتحاول مليشيا الحوثي تشكيل تنظيم جديد يحمل اسم الفاطميات لتخفيف العبء عن التنظيم الأول⁴⁰.

وفي هذا الإطار تقوم مليشيا الحوثي باستدراج النشطاء والسياسيين في اليمن عبر شبكات الدعاية لتنفيذ مجموعة من المساومات السياسية معهم فيما بعد، وتستخدم في ذلك النساء على غير رضا، يأتي هذا في سياق وجود حالات عديدة من الاغتصاب للأطفال على جبهات القتال بغرض الترفيه عن الجنود⁴¹، وفي فبراير 2020 قامت جماعة الحوثيين بختطف الطالبة بلقيس عبد العزيز من أمام المدرسة الخاصة بها⁴²، ولم يقتصر الأمر فقط على نساء اليمن وإنما هناك نساء من جنسيات أخرى معظمهن يعملن ضمن طواقم طبية وإغاثية تابعة لمنظمات دولية عاملة في اليمن تعرضوا للاختطاف بغرض الاستغلال بكافة أنواعه ولكن تم تحرير البعض منهن عبر وساطة عمانية مقابل مبالغ مالية كبيرة لصالح جماعة الحوثي⁴³.

³⁹ اختطاف الفتيات ظاهرة جديدة ترعب أهالي صنعاء، الانتدبت العربية، 19-12-2019، <http://bit.ly/36t4Agn>
⁴⁰ مساع حوثية لتجنيد 2000 امرأة ضمن تشكيل جديد، يوليو 2020، الاندينت البريطانية، يوليو 2020 <https://bit.ly/300UUZx>
⁴¹ ناشطة يمنية تدعو اليمنيين للتوحد ومواجهة الحوثيين، البيوتوب، أبريل 2020، <https://bit.ly/3folGkL>
⁴² اليمن تزايد ظاهرة اختطاف الطالبات والفتيات في مناطق جماعة الحوثي، جرنال، فبراير 2020، <https://bit.ly/32bCEiS>
⁴³ اليمن: النساء يف مهب الحرب، رايتس رادار لحقوق الإنسان، مارس 2020، <https://bit.ly/2CoVN63>

كما تقوم جماعة الحوثي باستغلال الأطفال للقتال على مختلف الجبهات في مارس 2020 تم تداول مقاطع فيديو على وسائل الإعلام وفي مواقع التواصل الاجتماعي لمجموعة من الأطفال الذين وقعوا في الأسر بعد القتال مع جماعة الحوثي ويكي هؤلاء الأطفال لما وصلوا إليها من انتهاكات مختلفة قد تعرضوا لها⁴⁴، بينما عرض الطفل عبد السلام محمد قاسم حسن الجزار وهو طالب في الصف الرابع الطريقة التي تقوم بها جماعة الحوثيين في استدراج الأطفال للقتال معهم إذ قام أحد القيادات الحوثية ويدعى ربيع صالح بإقناع الطفل بالذهاب إلى دورة ثقافية يستمع فيها إلى آيات قرآنية ودروس دينية وسيحصل في نهايتها على عيادية، لكن بدل من ذلك ذهب إلى جبهات القتال المختلفة⁴⁵، وتشير التقديرات إلى قيام مليشيات الحوثيين بتجنيد ما يقارب 30 ألف طفل على جبهات القتال المختلفة وهو الأمر الذي يمكن اعتباره جريمة للإتجار بالبشر⁴⁶.

وفي إطار الانتهاكات المستمرة لحقوق الأطفال قامت جماعة الحوثيين باستغلال ظروف تفشى فيروس كورونا في تجنيد الأطفال إذ أعلنت عن انطلاق الدروس والأنشطة التعليمية الصيفية للعام 2020 تحت شعاري الموت في الجبهات أشرف من كورونا ومراكزنا الصيفية علم وجهاد لكن عبر عدد من القنوات والإذاعات المحلية الخاضعة لسيطرتها، والهدف من هذه الدورات التدريبية هي متابعة تجنيد أكبر عدد من الأطفال على جبهات القتال المختلفة⁴⁷، الجدير بالذكر أن الجماعة تستغل الأطفال في زراعة الألغام والاستغلال الجنسي والدعارة⁴⁸.

وفي شهر مايو 2020، كشفت تقارير حقوقية قيام مليشيا الحوثي بعملية شراء أربعة أطفال في محافظة إب الواقعة تحت سيطرة مليشيا الحوثي، وهي العملية التي تبرهن على معاناة المواطنين اليمنيين من جرائم المليشيات التي عملت على ملاحقة العديد من العاملين في منظمات الاتجار بالبشر خلال السنوات الماضية. فقد استغل أحد المنتمين إلى المليشيا في محافظة إب يدعى (بكيل صالح الفاطمي)، استغل الحالة النفسية لمواطن قدم من محافظة ريمة يدعى "إسماعيل غالب صالح عبد الله" بشراء أطفاله الأربعة ودفعه للتوقيع على تنازل عنهم وهم (توفيق إسماعيل ١٥ سنة وإشراق إسماعيل ١٤ سنة وعماد إسماعيل ١٣ سنة وسارة إسماعيل ١٢ سنة. وقد اكتشفت الأم الواقعة بعد اتصال ابنها الأكبر ليخبرها بتواجدهم لدى شخص في مديرية القفر بمحافظة إب، وحاولت الأم استعادة أطفالها، إلا أن "المشتري" رفض إعادتهم وهدد من يطالبه بالأطفال بالقتل. وتري مؤسسة ماعت إن هذه الواقعة المفززة، تمثل جريمة جسيمة وانتهاكا صارخا للإنسانية وحقوق الأطفال والأم ونوعا مفعجا من العبودية والرق⁴⁹.

وكانت مليشيا الحوثي قد قامت خلال شهر فبراير من العام الماضي، بإغلاق مكتب المنظمة اليمنية لمكافحة الاتجار بالبشر، في صنعاء، التي فضحت تورط الميليشيا في جرائم التجارة بالأعضاء البشرية، وقامت بملاحقة العاملين لدى المنظمة.

⁴⁴ مشاهد لأطفال جندهم الحوثي يبكون بعد وقوعهم في الأسر، العربية نت ، مارس 2020 ، <https://bit.ly/2Zjad0r>
⁴⁵ بعد أن وقع أسيراً لدى قوات الجيش طفل يروي كيف استدرجته مليشيا الحوثي إلى الجبهة، يونيو 2020 ، العربية ، <https://bit.ly/328Q7rr>
⁴⁶ حارب على الجبهات طفل يروي كيف استدرجته مليشيات الحوثي، يونيو 2020 ، العربية ، <https://bit.ly/2WdA2gn>
⁴⁷ شعار الحوثيين لتجنيد الأطفال الموت في الجبهات أشرف من كورونا، الشرق الأوسط، يونيو 2020 ، <https://bit.ly/2Zo6heZ>
⁴⁸ ناشطة حقوقية تكشف جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال على يد الحوثيين، صوت الدار ، أبريل 2020 ، <https://bit.ly/3ej4Out>
⁴⁹ للمزيد انظر: <https://almashhadalaraby.com/news/181288#>

التوصيات

وبناء على ما سبق توصي مؤسسات ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بضرورة ابتكار سياسات جديدة ومتعددة الأبعاد لمكافحة هذه الظاهرة تتمثل فيما يلي:

- ➔ مناقشة أوسع من خبراء القانون الدولي لظاهرة الإتجار بالبشر وبالسباق ترى المؤسسة أن المجتمع الدولي في حاجة إلي مزيد من الوثائق القانونية التي تجرم عمليات الإتجار بالبشر بصورة مباشرة وصريحة مثل بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال مع دعوتها مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة إلي ضرورة إنشاء لجنة مستقلة لمناقشة مسائل الإتجار بالبشر كونها مسائلة مركبة تحتوي على مجموعة من الانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان.
- ➔ ضرورة وضع إطار قانوني قوى من قبل الحكومة التركية لمحاربة ظاهرة الإتجار بالبشر تجاه اللاجئين بصوره المختلفة سواء كان عن طريق ممارسة الدعارة أو الزواج القسري أو تجارة الأعضاء.
- ➔ ضرورة فتح تحقيق من قبل الحكومة التركية في قضية استغلال الفتيات المغربيات للعمل في تركيا بالسياحة ولكن بحقيقة الأمر يتم استغلالهن بالدعارة.
- ➔ ضرورة اجراء تحقيقات استقصائية على ارض الواقع لمعرفة حقيقة ما يحدث من انتهاكات ضد العمال المهاجرين في قطر، والتي تصل إلى حد العبودية والرق.
- ➔ على قطر وضع جدول زمني للإصلاح ونشر عاجل لخطة عمل قوية وفعالة لإزالة القيود المفرطة التي تمكن أصحاب العمل من حبس العمال المهاجرين في حالات استغلال.
- ➔ ضرورة تعديل القوانين التي تؤثر على حياة العمال المهاجرين. وتفعيل القانون المنظم لأوضاع العمالة المنزلية في قطر. واجراء مزيد من الإصلاحات المتعلقة بساعات العمل وبيئة العمل والأمنة ورسوم التوظيف، مع الاهتمام باحتياجاتهم بناء على الخصائص المحددة لهذا العمل من أجل حماية العمال المنزليين المهاجرين.
- ➔ ضرورة الضغط على مليشيا الحوثي للتوقف عن الانتهاكات التي ترتكبها بحق اليمنيين خاصة فيما يتعلق بعمليات الاتجار بالبشر، والعمل على فتح تحقيق دولي مستقل في هذا الإطار، ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم.
- ➔ دعم دور منظمات المجتمع المدني فهناك أهمية لمنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان سواء بالتوعية أو الضغط على الحكومات المختلفة لمتابعة الظاهرة باستمرار والحد منها.
- ➔ تقوية النظام القضائي داخل دول الإقليم بمجموعة من القوانين المختلفة وتشديد الرقابة المستمرة على عمل موظفي الحكومة.